

ولانه ليس المتضود من هذا الكلام العريف بالمتضود ان مرع عليه القسم الى الاقسام  
 الثلاثة والحق لا يحكي في اكتسب على ما في الشرح **قوله** معناه مجاور الشارح الى دون  
 اخرى في موضع الحال ودون الحال ما المعول واما العار اعني المخصص فانه مراد كتب  
 المعنى فانه في قوله المفرد وقوله والمكمل مخصصه بالثاني واما مكملها فقبل حال ومعناه  
 او حاعلا بل كان اخرى وقبل منصوب على الطرف اي نصفه واقعه في مكان نصفه اخرى  
**قوله** اعقد استراجه في صفتين ارا اذ انه اعقد استراجه صفتين فيه ولو كان اذ كان  
 اظهر **قوله** اذ في مكان من الشيء في الكلام الاله الرحيم لا ينع من اجتماع الاضاده ولم يعطيه  
 اذ المراد المضاف اليه موصلا عليه انتهى فذكر رجوع من اضافته اذ في مكان من الاسباب  
 من في قوله من الشيء **قوله** فقد خرج مما اذ اعقد على وجه العصل الذي حصل اذ  
 او حصل حاصل اذ اعقد على ان ما موصوله او موصوفه **قوله** ولما يدل ان يقول من  
 كتاب باحتياط السق الاول **قوله** فقد خرج عنه قلنا انه اقتصر في العريف على ان  
 يكون منه فصل لموصوف على الضفه وقصر الضفه على الموصوف كما اعتد في الاثر الحاد  
 يعرفه الكلام ما تضمنه كالتس ولو هذا الجواب اقرب مما ذكر في الشرح من الجواب ما ذكره  
 المحقق من كونه خلاف الظاهر وقربا باحتياط السق الثاني وما كان اكتسب مقولا  
 قبله اذ ههنا ما لا يكون على لوجه المعنى في الحقيقة اعتمادا على ما ذكره قوله بان  
 يراد به اعم من الواجب والاشتر والجمع لكن لا الى ما لا يخافه له حتى لا يفتاوا المحقق  
 ولما لم يكن المصنف يضرب العريف على ما ذكره الشارح في الشرح لم يال بهذا القدر  
 من ضرب الكلام عن الطاهر ولا حتى عليه غيره ايضا ثم ان قول المصنف وتساوا عند  
 لا يشا غير محله ايضا اعني على اجتناب السق الثاني **قوله** ومن استعمال لفظه والظاهر  
 انه من قبل المعنى بذكره لان المعبر للعلم بان كلامها ضريان هو استعمال لفظه  
 او في هذا الكلام كما لا يخفى من ان لفظه ولا ساقى اليه ههنا لغرض المجرود لا  
 ايجد **قوله** والمجاطب الاول اعني وبقول لا ينصرف فيما ذكر من ان الشارح بقوله  
 كذا او يرد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعقد به مجاوشا  
 او عقده على خلاف ما هو عليه من الشعور والتعجب او يرد في اعم ومقول ما لا  
 شاعرا بنا على ظنه حطوا كان اوضوا وبما كتاب بانه لعنته لم يعرض له ههنا

المجاطب الاول  
 كما ان في قوله  
 المصنف لا ينع  
 اسما او  
 بالاضافة

وله

**قوله** لانا لو سلمنا اي انا ولا يخ كون فصل العريف كخصيص شي في مكان اخر فمقد  
 الخ ما ذكره في الشرح وقد يشترط فيه الكلام وارجح اليه وقد عبرت بذكره بقوله  
 المصنف حمله من فصل ما هو كخصيص شي في مكان اخر فانه يصدق عليه ايضا ان  
 فيه كخصيص شي في دون اخر لمجمله داخل في الثاني دون الاول يحكم وقد يقال  
 وضع اليك لما كان معنى المتساوي المقتر في نظر المعين كما يرد في الجواب الا ان  
 معا كان المناصب اذ ارجح فصل المعين مما يندرج فيه وفي القلب لان فيه ولب حزم الحجاب  
 واحد الا ان وهو ما استعمل المكان لا فيما يندرج فيه فصل الا اذ الذي حجاب به في عقده  
 الشرح وهو ما استعمل فيه لفظ دون لان المناصب لا يعتمد السره كوير الا ان وهو  
 هي من مفعول لا يجوز ايجرها الذي هو الموجود **وههنا** كذا وهو ان كخصيص شي دون  
 شي شامل للاقسام كلها اما شموله لعصر التعيين فظاهر واما شموله لعصر القلب فانه اذا  
 قبل ما زيد الاكاتب لم اعقد في شاعر الا كما قد حصرته بالكتاب مع ما ارجح الشارح  
 في غير بقول الغالب من باحفل لقص الاورد ومن ما حقل كما لعرف لقص الفلك العين  
 دولة وذلك كعق ما فهمنا من العطف على مجموعي عاملين مختلفين مع عدم تقدم المجرور على  
 المرفوع والمضروب وهو حازر عند بعضهم **قوله** وعبرها قد سبق وهو صهر المصنف  
 السند وشارح الى انها من طرق الفرض المعنى واصطلاحا والوجه عدم ذكرها ههنا بقوله قد  
 سبق فعلها من طرق الفرض الاصطلاحية سته فان قيل فكما سبق ذكر غيرها فقد سبق  
 ذكر بعضها وهو المقتضى **الحسب** بانه لقدم احضارها ما بين المتساوية والمنسب خلافها  
 وارجح ان عموم طريق القدر في باب الرابع فلا يضر بكنهه لانه ذكره والاول  
 ان يقال ذكره بمهيدا لبيان احكام له غير مذكوره فيما سبق واما يجوز به خصوص  
 بالقدم فليس من الفرض الاصطلاحية فحتم قد حلف في طرق اخرى **قوله** منما انقط  
 قدمه على الطرف الثلاث الما قبله لان الفرض والاسات مصرح بها بخلاف غيره من الفرض  
 والاسعدي لانه مسوق عليه مع الاهتمام به حيث لم يسبق له ذكره انما وان كان  
 محتملا فيها لعقده سبق ذكرها خلافا للقدم **قوله** مثل مثلا ان الخ وكن ان معاملة  
 متساوية للاشعار بان كلامنا لا يرد من طرق الفرض في الشرح بل وان يقال لانه اشعار  
 بان غيره مما في القاطعة ليس من طرق الفرض كما هو رأي المحقق ولكن قد سبق ان يرفع  
 الفرض في التي فقط وانما يقدره اذ لم يحصل المبعوض في حكم المسكوت عنه وحكم الكلام  
 لثبوت الحكم اي المسند للنتائج بخلافه عن المنوع وقد سبق ذكر القول في كماله  
**قوله** ويجوز ما شاعرا في بعض له مع ظهوره بغيره وهم بشارح المعاني حشدة